

سوسيولوجية التكوين المهني في المؤسسات العقابية

د. بواب رضوان

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل - الجزائر

سوسيولوجية التكوين المهني في المؤسسات العقابية

د. بواب رضوان

الملخص:

يُعتبر التكوين المهني في المؤسسات العقابية من العمليات التي تحقق أغراضًا متعددة وأبعادًا اجتماعية، فإعادة التأهيل الاجتماعي لنزلاء السجون والذي ترمي كل الأنظمة إلى تجسيده لا يتأتى إلا بتوفير الظروف والإمكانات اللازمة والمناسبة، وتسخير المؤطرين الأكفاء القادرين على تلقين المساجين المعلومات والمهارات الضرورية، وتوفير لورشات عمل مهيكله لهم بمختلف الأدوات والوسائل التقنية، هذا التكوين المهني من شأنه أن يملأ من أوقات فراغهم داخل المؤسسات بأنشطة مفيدة تسهم في تخفيف وامتصاص آلامهم وتقلل من حدة إحساسهم بالاغتراب والعزلة عن المحيط الخارجي، وتخلق في نفوسهم حركية نحو تقديس العمل ونبذ الأشكال غير المشروعة في الكسب، ويسمح لهم بالاندماج الفعال والبناء في أوساط مجتمعهم بدون أية عراقيل تذكر.

الكلمات المفتاحية: التكوين المهني، المؤسسة العقابية، التأهيل الاجتماعي، المحبوس، الإدماج الاجتماعي.

Sociology of Vocational Training in Penal Institutions

Dr. Bawab Radwan

Abstract:

Training courses in penal institutions are important processes that serve social goals and objectives. The social rehabilitation of prisoners that all systems are designed to reflect can be attained only by providing necessary and appropriate circumstances and possibilities and qualified trainers who are able to teach necessary skills and information to prisoners and provide them with workshops equipped with various tools and technical means. The training courses should include leisure activities to relieve pain and reduce intense feelings of isolation and despair from the external environment, create in them the dynamics towards the mobility of labor, renounce illegal forms of earning and allow the effective integration in the society without any obstacles.

Keywords: Professional Training, Penal Institution, Social Rehabilitation, Prisoner, Social Integration.

مقدمة :

لقد تعاضمت في الآونة الأخيرة في الجزائر وعلى غرار بقية دول العالم بأسره قيمة وأهمية التكوين المهني وهذا نظير ما يقدمه لجميع قطاعات ومؤسسات الدولة من مهنيين وحرفيين مهرة ساهموا بما لا يدع مجالاً للشك فيه في بناء وتقديم الدول، وتسهر عدة مؤسسات في إتاحة وتوفير فرص التكوين المهني لفئات الشباب المختلفة، ولعل من أبرز هذه المؤسسات التي تضطلع بهذا الدور المؤسسات العقابية، هذه الأخيرة توفر فرص التكوين المهني لشريحة الشباب المسجون، وفي تصور واعتقاد مجموعة البحث أن التكوين المهني تجربة رائدة ومفيدة يجب توسيع نطاقها وتعميمها على كافة أرجاء المؤسسات العقابية المتواجدة عبر الوطن نظراً لما يزرخ به من مزايا حيوية اقتصادية واجتماعية، حيث إن التكوين المهني يوفر المناخ الملائم والخصب الذي يعمل على إعادة بعث وترميم بنية منظومة المثل والقيم الأخلاقية لدى شريحة المعاقبين بالسجن، كما يعمل التكوين المهني على إكساب المسجونين قدرات ومهارات فنية تجسر لهم الطريق وتؤهلهم للالتحاق ومعاودة الاندماج بين أوساط مجتمعاتهم بدون حواجز أو أية عقد نفسية تذكر، كما أن تكوين المسجونين يجعل منهم عمالاً وحرفيين مهرة ومدربين ورأسمال بشري لا ينضب قادر على خوض الرهانات ورفع التحديات التي تستجيب لطموحات وتطلعات الجزائر في التنمية الاقتصادية المستدامة إلى مصاف الدول المتقدمة، ونظراً لكل هذه المزايا النوعية العلمية والموضوعية التي يزرخ بها التكوين المهني المطبق داخل المؤسسات العقابية ارتأينا البحث في هذا الموضوع ووصف واقع هذه الظاهرة المبحوثة لرفع اللثام على الغموض الذي يكتنفها، بالاستعانة بمختلف المصالح والمؤسسات المعنية بهدف معرفة الآليات المتبعة والبرامج والنماذج الإجرائية التفسيرية التي تعمق من فهمنا وتوجهنا نحو جميع العوامل والمتغيرات المتحكمة في سير وانسياب هذه الظاهرة، وكذا فهم جميع الأبعاد التي تنطلي عليها هذه العملية بعيداً عن كل أشكال الارتجال والعشوائية في التعاطي مع هذا الموضوع، كل هذا يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

- ما مبادئ التكوين المهني في المؤسسة العقابية ؟

- ما الأهداف الاجتماعية المتوخاة من عملية التكوين المهني للمسجونين ؟

- هل لتكوين المسجونين داخل المؤسسات العقابية دور في تأهيل المسجونين وجعلهم قوة منتجة اجتماعيا ؟
- هل تكوين المسجونين داخل المؤسسات العقابية يسمح بإدماج المسجون في محيطه الاجتماعي ؟
- هل يساهم التكوين المهني داخل المؤسسة المهنية في نحو النظرة الوصمية للمسجون داخل المجتمع ؟

أهداف المقالة:

- وصف وتشخيص عملية التكوين المهني للمسجونين في المؤسسات العقابية الجزائرية.
- التعرف على البرامج المتبعة من طرف هذه المؤسسات لتأهيل المحبوسين للحياة الاجتماعية.
- معرفة مدى اكتساب هؤلاء المساجين لمهن وحرف معينة تسهل عملية الاندماج الاجتماعي بعد الخروج من السجن و ذلك أثناء خضوعهم لعملية تكوين داخل السجن.
- التعرف على مدى قدرة السجين في تحمل مسؤولياته و التكيف مع مجتمعه.
- تأمين جانب من دواع السلوك المنحرف مما يساعد على تهديب وتعديل السلوكيات الاجتماعية للمسجون.
- وضع السجين في إحساس أنه سيد نفسه و أنه قادر على نحو الصورة و النظرة السلبية التي يحملها عليه أفراد المجتمع.

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة النظرية فإنه تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف

الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع، ويحاول استكشاف وتعريف جوانبها ومن ثم تصنيفها وتحليلها ووصفها وصفاً دقيقاً للوصول إلى نتائج تبين الدور الذي تؤديه عملية التكوين المهني في كيفية إدماج المسجونين اجتماعياً ليصبحوا منتجين فاعلين في محيطهم الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية للمقال:

(التكوين المهني، المؤسسة العقابية، التأهيل الاجتماعي، المحبوس، الإدماج الاجتماعي).

أ. **التكوين المهني**: يعتبر مفهوم التكوين المهني من المتغيرات التنظيمية التي حُصِّت باهتمام الباحثين والدارسين والمختصين في العديد من الفروع العلمية لعلم الاجتماع وعلم النفس أو العلوم الإدارية والقانونية والعلوم الاقتصادية... إلخ، وهذا ما أدى إلى اختلاف في الرؤى النظرية والمقاربات المنهجية لهذا المفهوم، ويعرفه منصور فهمي على أنه: نوع من أنواع التعليم، ويفهم من هذا التعريف أن التكوين ليس هو التعليم بحد ذاته بل هو أحد أنواعه.

كما يعرف على أنه: "تلك العملية المنظمة التي تكسب الفرد معرفة أو مهارة أو قدرات أو أفكار أو آراء لازمة لإعداد عمل معين أو بلوغ هدف محدد." (عبد الوهاب، ١٩٧٥، ص ٢٤٥).

ويعرفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنه: "إعداد الشخص للاستخدام والترقي في أي فرع من فروع النشاط ومساعدته في الاستفادة من قدراته حتى يحقق لنفسه وللمجتمع أكثر ما يمكن من مزايا." (بدوي، دس، ص ٤٢٩)

كما يعرف بأنه: "تنمية منظمة وتحسين الاتجاهات والمعرفة والمهارات ونماذج السلوكيات المطلوبة في مواقف العمل المختلفة من أجل قيام الأفراد بمهامهم المهنية على أحسن وجه وفي أقل وقت ممكن" (بوفلجة، ١٩٨٤، ص ٥).

أي أن التكوين المهني عبارة عن: نشاط يهدف إلى رفع الكفاية الإنتاجية وتزويد الفرد بمهارات وسلوكيات مهنية من خلال تدريبه على مهنة معينة تمكنه من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن التكوين المهني في المؤسسات العقابية هو: تعليم المحبوسين المهارات الضرورية لممارسة حرفة أو مهنة معينة وتوجيه طاقات ومواهب المحبوس إلى ما يتماشى مع ميولاته ومؤهلاته بهدف القضاء على الفراغ الذي يؤثر سلبيًا على المحبوس وقيّمته إلى ما بعد الإفراج، وقد نصت المادة ٩٥ من قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين على أن: التكوين المهني يتم على مستوى المؤسسات العقابية أو أثناء العمل بالورشات الداخلية أو الورشات الخارجية وكذا بمراكز التكوين المهني.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إبرام اتفاقية بين وزراء العدل و وزارة التكوين المهني بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ تتضمن كفاءات وشروط تنظيم تكوين المساجين مهنيًا.

ب. المؤسسة العقابية: جاء تعريفها طبقا للمادة ٢٥ من القانون رقم ٠٥/٠٤ المتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، وأنها: "المكان المخصص للحبس تنفذ فيه وفقًا للقانون العقوبات السالبة للحرية والأوامر الصادرة عن الجهات القضائية والإكراه البدني عند الاقتضاء" (القانون ٠٥/٠٤، ٢٠٠٥)

ولقد تطورت المؤسسات العقابية مع تطور أغراض العقوبة و وظيفة السجن، فإلى عهد ليس ببعيد كانت وظيفة السجن إبعاد المحكوم عليهم عن المجتمع، فكانت مباني السجون سيئة الإعداد مظلمة ورطبة، وكان من أماكن السجون ما هو تحت سطح الأرض، وسوء الظن بالمحكوم عليهم جميعًا، جعل المباني تشيد بالطريقة التي تفرض أشد ضروب التحفظ والحراسة، لكن ما فتى الأمر أن تطور وأصبحت العقوبة تتجه نحو إعادة إصلاح وإدماج المحبوسين، وتبعًا لذلك تغيرت بنايات السجون لتتجه نحو التأهيل والإصلاح بالطريقة التي تحفظ صحة وتوازن المسجون البدني والنفسي والعقلي، وتصون كرامته وشعوره بالإنسانية، وذلك بتوفير الشروط الملائمة لإقامة السجين، وهذا ما جعل الهندسة المعمارية للسجون تشهد تطورًا يتماشى مع تطور النظام العقابي الحديث، وهو ما أكدته قواعد الحد الأدنى لمعاملة المساجين، فقد نصت القاعدتان ١٠ و ١١ على وجوب أن توفر في الأماكن المخصصة للمسجونين لاسيما المعدّة للنوم كل الشروط الصحية بمراعاة حالة الطقس والقدر اللازم من الإضاءة والتدفئة والتهوية، وأن تكون

النوافذ متسعة بطريقة تسمح للمسجون بالقراءة أو العمل في الضوء الطبيعي، وأن يكون وضعها يسمح بدخول الهواء النقي، سواءً كانت تهوية صناعية أو لم تكن (هشماوي ع، لطرش ع: ٢٠٠٥ : Retrieved from <http://www.social-team.com/-/forum/showthread.php?t=9064>)

كل هذا بهدف تربية وإعادة تأهيل المحبوسين اجتماعياً، وجعلهم يتكيفون أكثر مع المعطيات الخارجية وذلك عند خروجهم من المؤسسة العقابية بعد قضاء فترة عقوبتهم.

ج. التأهيل الاجتماعي: إن كلمة التأهيل تعني في الواقع مساعدة الشخص وخدمته ويقابلها في اللغة الفرنسية (Réhabilitations) والتي تعني مساعدة الشخص العاجز عن التكيف أو العمل على إعادة تكييفه. (موسى معوض م: Retrieved from : www.alukan.net)

ويعرف التأهيل في علم النفس على أنه: "العملية التي يصل بها الراشدون في المراحل المختلفة من مشاعر العجز والاضطراب الانفعالي والتبعية إلى تحقيق انتصار جديد فيما يتصل بأنفسهم، وإلى اكتساب المهارات اللازمة لحالتهم الجديدة، وإلى أسلوب جديد من السيطرة على انفعالاتهم وبيئتهم." (كارول، ١٩٦٤، ص ١٣٢).

ويعرف في علم الاجتماع بأنه: "عملية تستند ما وسعها الاستناد إلى قوة الجماعة ومؤازرة الجماعة، ولكنها تشكل بدقة على مقياس الطابع الفردي للشخصية، والمشكلات النوعية الخاصة بكل فرد الذي يجرى له عملية التأهيل." (كارول، ١٩٦٤، ص ١٣٣).

كما يُعرف التأهيل بأنه: "مساعدة الأفراد على رفع كفاءتهم الاجتماعية وإعادة دمجهم في مجتمعهم من خلال تقييم الاحتياجات الفردية، ووضع الأهداف وتنسيق الخدمات لتمكين الأفراد من أجل تحقيق أعلى مستوى ممكن من الجودة في الحياة." (حسن صالح، ٢٠٠٤، ص ٢٣١)

ويعرف التأهيل الاجتماعي بأنه: "إصلاح وتهذيب الشخص بحيث يؤدي إلى استرجاعه لبيئته الاجتماعية عضوًا فاعلاً، كما أنه جملة البرامج التي تهدف إلى تعديل اتجاه

وفكر وسلوك الفرد بحيث تستطيع هذه البرامج إعادة تأهيله ليغير من نمط حياته ويخرج من الوسط المنحرف إلى الوسط الاجتماعي السليم." (السلطان، ٢٠٠٥، ص ١٤).

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية التأهيل الاجتماعي على أنه:

"مجموعة العمليات أو الأساليب التي يُقصد بها تقويم أو إعادة الأشخاص المنحرفين أو المجرمين نحو الحياة السوية، كما يُقصد به محاولة ترتيب الشواذ وضعاف العقول، أو ذوي العاهات لعلاج نواحي النقص فيهم أو تخفيضها حتى تتلاءم مع أوجه النشاط التي تتناسب مع حالتهم"، (بدوي، دس، ص ٦٨).

وعليه فالتأهيل الاجتماعي للسجين يكون عن طريق عملية التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية والتي تكون عبارة عن: مجموعة العمليات والأساليب والبرامج التي يعاد فيها توجيه المحبوسين نحو الحياة السوية وإدماجهم، أو إعادة إدماجهم في المجتمع عن طريق مساعدتهم على التوافق مع كل متطلبات المجتمع ومتطلبات عملهم في محيطهم الاجتماعي، وذلك لتحقيق مستوى أعلى في أداء الوظائف الاجتماعية، وإعادة التوازن النفسي والاجتماعي للسجين داخل مجتمعه ومع أفراد، وتوفير فرص حياة أفضل بالنسبة له.

د. الحبوس (السجين): عرفته المادة ٧ من القانون ٠٤/٠٥ المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين أنه: " كل شخص تم إيداعه بمؤسسة عقابية لتنفيذ الأمر أو حكم أو قرار قضائي"، وعلى هذا الأساس فإن المحبوسين يمكن تصنيفهم إلى:

- المحبوسين المؤقتين المتابعين جزائياً والذين لم يصدر في شأنهم أمر أو حكم أو قرار قضائي نهائي.

- المحبوسين المحكوم عليهم الذين صدر في حقهم حكم أو قرار أصبح نهائياً.

- المحبوسين تنفيذاً لإكراه بدني.

١. مبادئ التكوين المهني في المؤسسات العقابية:

- تتركز هذه العملية في المؤسسات العقابية على عدة مبادئ أساسية، هي:
 - أبعاد شخصية الإنسان، والشخصية وحدة متكاملة ومتعددة الأبعاد وتتكون أبعادها من: الصفات العقلية والنفسية، الصفات البدنية، الميول، الخبرات، وظروف البيئة وأثرها على الإنسان.
 - أساس التوجيه والتكوين المهني هو القدرات والتي تعتبر المقياس الصحيح.
 - مراعاة فرص العمل في سوق العمل، حيث إنه لا تقتصر عملية التأهيل أو التكوين المهني على تدريب وتكوين المسجونين وفق قدراتهم على مهنة معينة وإتقانها ثم يكتشف أن هذه المهنة كاسدة في سوق العمل، لذلك لا بد أن يكون اختيارها مرتبطاً بالمهن الرائجة. (عبد الله محمد، ٢٠٠٢، ص ١٨٩)
 - ضرورة مراعاة التخصصات في التكوين التي لا تشكل خطراً على المحبوس وعلى المجتمع فيما بعد.
- كما يشير الكثير من المختصين الاجتماعيين والقانونيين إلى أن هذه العملية لا بد أن تقوم على مبادئ، هي:
 - تركيز الجهود على السجين كفرد وتدعيمه معنوياً ومهنيًا حتى يكفل النجاح له في حياته.
 - تحويل السجن إلى مؤسسة إصلاحية تأهيلية تربوية علاجية، بدلاً من مؤسسة عقابية تقوم على الحرمان والكبت.
 - استغلال واستثمار الإمكانيات المتاحة داخل المؤسسة العقابية وخارجها لمساعدتها على تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. (السيد، ١٩٩٥، ص ١٧٩)
 - تقبُّل السجين وتقديره والتعامل معه كإنسان له كيانه المستقل والثقة بإمكاناته وقدراته.

- التركيز على خاصية المبادرة والمبادرة عند السجن لتحرير ذات ونفس المحبوس وتعيدها على المشاركة في وضع بعض الخطط التأهيلية، مما يعني عودة الثقة النفسية والاجتماعية له.

٢. الأهداف الاجتماعية المتوخاة من عملية التكوين المهني في المؤسسات العقابية:

- يتضمن التكوين المهني بالمؤسسات العقابية العديد من الأهداف، منها:
- تحقيق الدمج الاجتماعي الشامل للمحبوسين في إطار مجتمعهم.
- تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية والاعتماد على الذات عند هذه الفئة.
- رفع مستوى الوعي عندهم وإحداث تغيير إيجابي في النظرة الاجتماعية تجاه بيئتهم الاجتماعية.
- تطوير مهارات السلوك ومهارات الأداء المهني للمسجونين وبناء معارف جديدة تساعده على الاندماج في بيئته لاحقاً.
- علاج المشكلات الفردية والاجتماعية للمسجون ومساعدته على تحقيق التكيف الاجتماعي.
- وقاية المحبوس من كل مظاهر العود إلى الجريمة بعد قضاء فترة عقوبته.
- تأهيل المحبوس اجتماعياً وإعداده للدخول كطرف فاعل وكفرد صالح في بناء مجتمعه.
- ملء أوقات فراغ المحبوسين حتى لا يقعون في فخ الاستسلام لماضيهم الأسود، وبالتالي اليأس من التغيير في حالتهم والتفكير في إيذاء أنفسهم والمحيطين بهم وهدم كل القيم السلبية الموجودة عند السجن.
- تلقين المسجون المعلومات الضرورية والرفع من مستواه الذهني والاجتماعي بغرس قيم ومبادئ أخلاقية تساعده على التكيف داخل المؤسسة وخارجها.

- تقوية القدرة على ضبط النفس مما يجعله أكثر استعدادًا لاحترام النظام وتنفيذ مختلف الالتزامات التي تفرض عليه.

- إعداد المحبوس إعدادًا جيدًا للتكيف مع متطلبات الحياة العامة والاستجابة للمعايير والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع وبناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الأفراد والجماعات، إضافة إلى إعداده للاستقلال المعيشي والاجتماعي والأسري.

٣. الخطوات والمراحل اللازمة للتأهيل الاجتماعي للمسجون من خلال عملية التكوين المهني:

٣-١- المرحلة الأولى: المرحلة الاستكشافية والإعداد للتأهيل: ليتمكن التأهيل الاجتماعي عن طريق التكوين المهني من تحقيق أهدافه ينبغي على القائمين عليه تحديد حجم الأفراد المحتاجين لهذه البرامج وأعمارهم ومستوياتهم، ثم حصر الحالات التي تحتاج إلى التأهيل، وينبغي أن تكون الهيئة أو المؤسسة القائمة بعملية التأهيل على علاقة وثيقة بباقي المؤسسات الأخرى في المجتمع، وفي الجزائر فقد أبرمت مديرية السجون ممثلة لوزارة العدل العديد من الاتفاقيات منها الاتفاقية المبرمة مع وزارة التكوين المهني بتاريخ ١٩٨٧/٠٧/٢٦ والمعدلة بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٧، كما أبرمت وزارة العدل اتفاقية مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٢.

ويتم في هذه المرحلة أيضًا قيام المؤسسة القائمة بعملية التأهيل والتكوين بعد مرحلة الاستكشاف هذه الإعداد الكامل لعملية التأهيل بداية من وضع الأهداف ومرورًا بتحديد الاحتياجات، وتوفير برامج التأهيل المختلفة وصولًا إلى تحقيق عملية التأهيل لأهدافها كاملة. (موسى معوض م: Retrieved from: www.alukan.net)

٣-٢- المرحلة الثانية: التخطيط وتحديد المهام لبرنامج التأهيل والبعث الاجتماعي: تشمل هذه المرحلة الدراسة الاجتماعية لأسباب التي أدت إلى سجن المحبوس، ونوعية الظروف التي أدت به إلى الانحراف، ودراسة كل الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة

عن ذلك، إضافة إلى قيام كل الفاعلين المختصين الاجتماعيين بدراسة العلاقة بين أفراد هذه الفئة وأسرههم ومحيطهم الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية التي أدت إلى حبسهم، ومن ثم القيام بالتخطيط لعملية تأهيل الفرد، وكذلك تحديد المهام الأساسية لبرامج التأهيل والتكوين وفقاً لطبيعة الاحتياجات التي يحتاج إليها أفراد هذه الفئة، رغبة في إشباعها لأن ذلك هدف رئيس من أهداف عملية التكوين أو التأهيل.

٣-٣- المرحلة الثالثة: تطبيق برنامج التأهيل: يتم في هذه المرحلة تطبيق برنامج التأهيل الاجتماعي أو التكوين على المستهدفين وهم نزلاء المؤسسات العقابية، حيث تسعى برامج التأهيل والتكوين إلى تغيير نوعية سلوكياتهم ونمط عيشهم حتى تتوافق مع البيئة المحيطة، إضافة إلى تعليمهم المهارات والملكات والمعلومات والقدرات الفنية التي تجسد لهم الطريق وتأهيلهم للالتحاق ومعاودة الاندماج بين أوساط مجتمعاتهم بدون خلفيات أو عقد نفسية تذكر، وتجهلهم عمالاً وحرفيين مهرة وفاعلين في محيطهم الاجتماعي.

كل هذا لا يتأتى إلا من خلال توفير الظروف البيئية المناسبة والإمكانيات اللازمة لتسهيل عملية مشاركتهم واندماجهم في بيئتهم الاجتماعية وذلك باتباع أساليب علمية ومنطقية تسمح لهم بالمشاركة في عملية التكوين والتأهيل.

4. واقع التكوين المهني في المؤسسات العقابية في الجزائر:

يُعدُّ التكوين من أنجع الطرق لتحقيق التأهيل الاجتماعي في البيئة المغلقة، لذلك خصه المشرع بعناية خاصة من حيث عدد أماكن التكوين، فنص في المادة ٩٥ من قانون ٠٤/٠٥ على أن يتم التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية أو في معامل المؤسسات العقابية أو في الورشات الخارجية أو في مراكز التكوين المهني، ويشترط أن يتماشى هذا التكوين وإمكانيات تشغيل المحكوم عليه بعد إطلاق سراحه أو النظر للعمل الذي يمكن أن يسند إليه بعد إلحاقه بورشة خارجية أو بيئة مفتوحة (هشماوي ع، لطرش ع: ٢٠٠٥)،

(Retrieved from: <http://www.social-team.com/forum/show-thread.php?t=9064>).

ولتحقيق هذا الغرض تم فتح ورشات داخل المؤسسات العقابية حسب نوع التكوين، كما تم إبرام اتفاقية بين وزارتي العدل والتكوين المهني بتاريخ ٢٦/٠٧/١٩٨٧ والمعدلة بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٧ والتي اعتمدت على ثلاث طرق لتنظيم التكوين المهني للمساجين:

- على مستوى الفرع الملحق الذي يمكنه إنشاؤه داخل المؤسسات العقابية في حدود إمكانياتها.

- على مستوى أحد الفروع بمراكز التكوين المهني.

- فتح ورشات للتمهين داخل المؤسسات العقابية تحت إشراف ومتابعة مراكز التكوين المهني (هشماوي ع، لطرش ع: ٢٠٠٥)،

(Retrieved from: <http://www.social-team.com/forum/show-thread.php?t=9064>).

وقد نصت الاتفاقية أيضا على أن المحبوسين الأحداث والبالغين الذين لم يتجاوزوا سن ٢٥ سنة وتم إطلاق سراحهم دون استكمال فترة التكوين، بإمكانهم مواصلة ذلك على مستوى الأقرب لمقر إقامتهم، واستثناءً بالنسبة لمن يتراوح سنه بين ٢٥ و ٣٠ سنة، ويتم ذلك باقتراح من مدير التشغيل والتكوين المهني ومدير المؤسسة العقابية، ويسهر على متابعة التكوين بالمؤسسات العقابية أساتذة مختصون يتم انتدابهم من طرف وزارة التكوين المهني.

كنا نصت الاتفاقية على عدم خضوع المساجين لامتحانات القبول سواءً على مستوى المؤسسات العقابية أو على مستوى مراكز التكوين المهني، وإنما يتم توجيههم نحو مختلف أصناف مواد التكوين حسب معايير خاصة ويتلقون تكوينًا حسبما هو معتمد في مراكز التكوين سواءً من حيث البرنامج أو الفترة الزمنية، وعلى مستوى مراقبة سير التكوين المهني للمساجين فقد نصت الاتفاقية على أن يتكفل به مدير المؤسسة العقابية وممثل عن مصالح التكوين المهني على مستوى الولاية تحت إشراف قاضي تطبيق العقوبات، مع إعداد تقرير تقييمي سير العملية يرسل إلى وزارة العدل و وزارة التكوين المهني.

ويمكن لمديري مؤسسات التكوين المهني فضلاً عن المسؤولين البيداغوجيين القيام بزيارات تفقدية لورشات التكوين على مستوى المؤسسات العقابية الملحقة بهم وملاحظة مدى وجود الشروط الملائمة لنجاح العملية، وفي المقابل يمكن لمديري المؤسسات العقابية القيام بزيارات تفتيشية لأقسام التكوين الخاصة بالمساجين على مستوى مراكز التكوين المهني، والاطلاع على الظروف التي يخضع لها المساجين ومدى التزامهم بالنظام الداخلي للمركز وذلك حسب المادة الأولى من الاتفاقية المتعلقة بتكوين المساجين مهنيًا (هشماوي ع، لطرش ع: ٢٠٠٥) (Retrieved from: <http://www.social-team.com/forum/show-thread.php?t=9064>).

وحتى يتم تطبيق الاتفاقية بشكل إيجابي من حيث المحتوى والأهداف تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تتشكل من:

- مدير إدارة السجون وإعادة التربية بوزارة العدل.
- نائب مدير إعادة التربية بوزارة العدل.
- نائب مدير حماية الأحداث بوزارة العدل.
- مدير التمهين والتكوين المتواصل بكتابة الدولة للتكوين المهني.
- نائب مدير مكلف بمندسة البرامج بكتابة الدولة للتكوين المهني.

هذه اللجنة تعمل على إعداد تقرير سنوي حول ظروف تنفيذ الاتفاقية وتقوم بإرساله لوزير العمل و وزير التكوين المهني.

وفي ختام التكوين تمنح للمساجين الناجحين شهادات تثبت نجاحهم دون الإشارة فيها إلى أنهم تحصلوا عليها خلال فترة حبسهم وذلك حسب المادة ١٦٣ من قانون ٠٤/٠٥، حتى لا يكون لذلك تأثير على حصولهم على عمل بعد قضاء فترة عقوبتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن نفقات التسجيلات لمختلف الامتحانات الرسمية وكذا لوازم التعليم ومعدات التكوين المهني تتكفل بها المديرية العامة لإدارة السجون.

وحسب الإحصائيات المعتمدة من طرف المدير العام للإدارة العامة للسجون وإعادة الإدماج "مختار فليون" أن المسجلين في السنة الدراسية ٢٠١٠/٢٠٠٩ قد بلغ عددهم ١٨٦٤٤ في ٨٤ تخصصاً، واعتبر فليون أن الإقبال الكبير للمساجين على التكوين ساهم بشكل كبير في اجتثاث ظاهرة الانحراف والعنف في المجتمع، وأوضح المدير العام أن التعاون بين القطاعات الوزارية والجمعيات كان إيجابياً، وعرف استجابة واسعة ونتائج مشجعة. (Retrieved from: www.altaalim.org/akhbar2.php?id=27441)

كل هذه الأرقام تعكس التطور الملحوظ للمسجلين في التكوين المهني بالمؤسسات العقابية، ففي السنوات الماضية نجد أن عدد المحبوسين المستفيدين من التكوين المهني قليل بالنسبة لما هو موجود الآن، كل هذا من شأنه أن يقر بالمجهودات الجبارة المبذولة من مختلف القطاعات لتفعيل عملية التكوين المهني بالمؤسسات العقابية و الإحصائيات في الجدول أدناه تؤكد هذا التطور.

جدول يوضح ارتفاع عدد المستفيدين من التكوين المهني داخل المؤسسات العقابية حسب الإحصائيات الرسمية الأخيرة:

السنوات	عدد المستفيدين	السنوات	عدد المستفيدين
٢٠٠٠/١٩٩٩	٧٩٧	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٨٠٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٣٠	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤٢٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠٢٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٩٧٢٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٦٧٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٤٧٦٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤٥٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٥٠٠

٥. دور التكوين المهني في الإدماج أو التأهيل الاجتماعي لنزلاء المؤسسات العقابية:

من خلال برامج التكوين المهني والفني المتبعة داخل المؤسسات العقابية وخارجها يمكن للسجين أن يستفيد من فترة تكوين وتدريب في تخصص ما من التخصصات المتاحة، هذه الفترة تسمح له بإتقان مهنة ما والتدريب عليها تساعده بعد الإفراج على إيجاد عمل ما يتناسب مع مهاراته وإمكاناته، هذا العمل من شأنه أن يوقف من المعاناة المادية والنفسية التي تتعرض لها هذه الفئة وبدء حياة جديدة كريمة مبنية على الاعتماد على النفس والكسب الشريف وتحميه من كل ما يحيط به من شوائب في بيئته الاجتماعية.

فإعادة التأهيل الاجتماعي للمسجون الذي يرمي النظام العقابي والنظام الاجتماعي تجسيده يتطلب توجيه المحبوس ومساعدته على القيام بعمل في المجتمع يتعايش معه بالوجه الذي يتفق فيه مع القانون عن طريق إصلاح جوانب عديدة في شخصيته، ولا يتأتى ذلك إلا بتلقين المسجون كل المهارات والكفايات خلال عملية التكوين التي تسمح له برفع مستواه الذهني والاجتماعي والمهني، وغرس كل القيم والمبادئ الأخلاقية المساعدة على التكيف داخل المؤسسة وخارجها والقدرة على ضبط النفس من كل المشبوهات والمساعدة على استبدال النزعة الإجرامية الموجودة في ذهنية هؤلاء الأفراد.

وعليه فنزلاء المؤسسات العقابية هم أشخاص منحرفون يُعاد تأهيلهم اجتماعياً عن طريق عملية التكوين المهني ليتكيفوا مع الجماعة عن طريق انتزاع الشر من نفوسهم واستعادتهم أخلاقياً واجتماعياً، هذا بالاستناد إلى فكرة التضامن الاجتماعي في تحمل المسؤولية عن الجريمة والتي لم تعد مجرد واقعة فردية يتحملها الجاني بمفرده، بل هي ظاهرة اجتماعية يتحمل المجتمع قسطاً من المسؤولية في وجودها لما فيه من ظروف ومتناقضات دفعت أحد أعضائه غلى السلوك المنحرف، لذا وجب علينا إعانة المحكوم عليه وإعادة إدماجه في المجتمع.

ونخلص مما سبق إلى أن التكوين المهني في المؤسسات العقابية يلعب دوراً لا يستهان به في مساعدة هؤلاء الأفراد وإعالتهم ورعايتهم والوقوف بجانبهم وحمائتهم من العود إلى

الجريمة، وهو الأمر الذي قد يتعرضون له بعد خروجهم من السجن إذا لم يجدوا من يهديهم إلى الطريق السليم الذي يحميهم من الوقوع في براثن الجريمة وشرورها، إضافة إلى أن هذه العملية من شأنها أن تساعد على إعادة تأهيل المسجونين وتحضيرهم للعودة إلى أحضان المجتمع أفراداً صالحين ومسلحين بالمهن التي تعينهم في حياتهم الخاصة، وتجعلهم فاعلين أساسيين في بناء محيطهم الاجتماعي.

٦. التكوين المهني في المؤسسات العقابية كنموذج علاجي:

حسب نموذج الحياة: يعتبر "نموذج الحياة" أحد النماذج العلاجية البيئية في خدمة الفرد والذي يتعامل مع المشكلات الناتجة عن الحياة، وذلك بواسطة تحقيق المساندة الاجتماعية للفرد وتحسين العلاقات بين الفرد وبيئته. (موسى معوض م: Retrieved from : www.alukan.net)، وهذا ما يسعى إليه التكوين المهني بالمؤسسات العقابية من خلال مساندة وحماية السجين من الضياع والتهيان خاصة بعد الخروج المؤسسة العقابية وذلك بإخضاع المحبوس لعملية التكوين وإكسابه المهارات والقدرات اللازمة لمواجهة الواقع الاجتماعي ومواجهة المشكلات الناتجة عن الحياة.

وقد استخدم مصطلح نموذج الحياة لأول مرة من طرف (باندلر Bandler) عام ١٩٦٣، حيث افترض أن الإطار المرجعي لهذا النموذج هو الحياة نفسها والعمليات الطبيعية للنمو والتنمية وطرق حل المشكلات وإشباع الاحتياجات، ومع التقدم العلمي المستمر تم تطوير هذا النموذج ليكون صيغة متكاملة للممارسة مع الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والمنظمات.

وهذا النموذج عبارة عن: "بناء تصوري لممارسة الخدمة الاجتماعية يستخدم المنظور الإيكولوجي الذي يؤكد العلاقة بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها، والممارسة بهذا المدخل تقابل الكثير من المشكلات الناتجة عن تحديات البيئة للفرد التي يعيش فيها، ولذلك يجب الحرص على استخدام الطريقة المتكاملة للممارسة لإطلاق القدرات الكامنة لدى الفرد والحد من عوامل الضغط التي تفرضها البيئة على

الفرد." (موسى معوض: www.alukan.net Retrieved from)

وهذا ما نراه في محيطنا، فالسجين عند خروجه يعاني من النظرة السلبية لأفراد بيئته (الوصمة الاجتماعية) والتي تؤثر بشكل كبير على نفسية وشخصية أفراد هذه الفئة.

لذا فإن نموذج الحياة يسعى إلى التركيز على المواجهة بين الفرد وبيئته وذلك لتذليل الصعاب والعراقيل التي تمنع الاندماج الحقيقي والحقيقي للمسجون في بيئته الاجتماعية. ويعتمد هذا النموذج على إستراتيجيات وتكنيكات تسمح بتكيف الأفراد مع بيئتهم، ومن بين هذه الإستراتيجيات نجد:

- **إستراتيجية التعاون:** تسمح هذه الإستراتيجية بتحقيق علاقات تعاونية مع الأفراد الذين يعانون من اضطرابات في الأداء والتعامل والتفاعل الاجتماعي والشخصي مع الآخرين من خلال إقامة علاقة بين المؤطرين والأخصائيين مع الفرد، وبالتالي تنمي تلك العلاقة مشاعر الثقة والصدق والأمانة بين المكلف والفرد. وهذا ما نسعى إليه من خلال التكوين في المؤسسات العقابية وخارجها، فالمؤطر لا بد أن ينسج علاقات مع نزلاء المؤسسات العقابية بشكل يزيد من فاعلية هؤلاء الأفراد وثقتهم بأنفسهم.

- **إستراتيجية الإقناع:** إن هذا الإستراتيجية تفرض إحداث تغيير حقيقي في المعتقدات والاتجاهات والسلوكيات الخاصة هؤلاء الناس، وأن الإنسان فيها مستعد في كثير من المواقف لتغيير قيمه واتجاهاته حتى تزول الخلافات والاختلافات بين الأفراد ومؤطريهم، وهذا ما يمكن إسقاطه على نزلاء المؤسسات العقابية، ومن خلال التكوين نسعى إلى خلق فرد صالح يحمل أفكارًا إيجابية عن نفسه ومجتمعه بعيدًا عن الأفكار الانهزامية والسلبية التي تؤثر في شخصيته وتكون كفيلة بعودته إلى ما كان عليه من قبل.

- **إستراتيجية التمكين:** الأسلوب الذي بواسطته يتمكن الناس والمنظمات والمجتمعات المحلية من السيادة والسيطرة على حياتهم، وتسعى تلك الإستراتيجيات على مساعدة الأفراد على امتلاك القوة لاتخاذ القرار والعمل خلال حياتهم بالتقليل من التأثير

الصعوبات الاجتماعية أو الشخصية التي تعوق ممارسة القوة الموجودة لديهم، وذلك بزيادة المقدرة والثقة بالنفس لاستخدام القوة وتحويل القوة من البيئة للأفراد. (موسى معوض م: (Retrieved from: www.alukan.net).

وعليه فمن خلال هذه الإستراتيجية يسعى التكوين المهني المتبع في المؤسسات العقابية إلى إعداد أفراد مؤهلين وحاملين لقدرات ومهارات مهنية تساعدهم في بناء حياتهم واتخاذ قرارات تمحو عنهم آثار الوصمة والجريمة والانحراف من نفوسهم، إضافة إلى جعلهم أفراداً مندمجين مع جميع أطراف بيئتهم وفاعلين حقيقيين في محيطهم الاجتماعي.

- حسب نموذج العلاج المعرفي: يقوم هذا النموذج على قاعدة أساسية وهي أن معظم السلوكيات والانفعالات سواءً كانت عقلانية أو غير عقلانية، وظيفية أو غير وظيفية فهي بصفة عامة نتيجة لما يعتقد أو يتخيله أو يفكر فيه الناس أي نتيجة لعمليات التفكير لديهم. (موسى معوض م: "التأهيل الاجتماعي لأسرة السجين من منظور خدمة الفرد" (Retrieved from: www.alukan.net).

وترجع أصول هذا العلاج المعرفي عند اليونانيين ثم طوره فرويد و ألدن وصولاً إلى بيك (A. Beck) الذي رأى أن العلاج المعرفي هو إعادة تشكيل المعتقدات والأفكار الخاطئة وغير منطقية التي تنتج عنها السلوكيات الخاطئة. (أرون، ٢٠٠٠، ص٤٣)

ويعرف العلاج المعرفي على أنه: "أحد الأساليب الحديثة في العملية العلاجية، وأفكاره مستقاة من أحد تخصصات علم النفس وهو علم النفس المعرفي، وكلمة معرفي هي نسبة إلى كلمة معرفة أو إدراك، والمقصود بكلمة معرفة أو إدراك في هذا السياق إنما تعني عددًا من العمليات الذهنية الذي يتمكن بها المرء من معرفة أو إدراك العالم الخارجي وأيضًا الداخلي له، فهذا النوع من العلاج يعتبر الخلل في جزء من العملية المعرفية - وهي الأفكار والتصورات عن النفس والآخرين - ويجعله مسؤولاً في المقام الأول عن نشأة الأعراض النفسية." (موسى معوض م: (Retrieved from: www.alukan.net).

ويهدف من خلال العلاج المعرفي إلى: (أرون، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠ - ص ٢٣١)
تعليم الأفراد كيفية تحديد التشوهات في تفكيرهم وتحويلها من صور سلبية إلى صور
إيجابية.

مساعدة الأفراد على تغيير عمليات التفكير لديهم بطريقة تمكنهم من التغلب على
مشكلاتهم الانفعالية والسلوكية.

تحقيق بصيرة الفرد وإدراكه لواقع كل من عالمه والناس ونفسه.

مساعدة الفرد وتمكينه من تقرير ما الذي يجب أن يفعله تجاه مشكلة ثم العمل على
تنفيذ ما تم تقريره.

مساعدة الفرد على تحديد وتغيير الأفكار الخاطئة والمعتقدات غير الصحيحة والتفكير
المشوه وحديث الذات غير العقلاني الذي يولد مشاعر غير وظيفية وسلوكا لا توافقي
ملائم.

كما أن هناك أهدافاً للعلاج المعرفي يمكن إيجازها فيما يلي: (الشناوي، ١٩٩٤، ص ١٥١)
مساعدة الفرد على حل مشكلاته من خلال معالجة المعلومات الخاطئة وتدعيم
الافتراضات التي تسمح له بالتوافق وتتيح له الفرصة للتغلب على المشكلات والصعوبات.
تصحيح عملية معالجة المعلومات الخاطئة ومساعدة الفرد على تعديل الافتراضات التي
يتبقى على الانفعالات والسلوكيات اللاتوافقية.

التعامل مع عمليات تحريف الواقع ومع التفكير غير المنطقي القائم على أساس افتراضات
خاطئة والتي تشتمل على استنتاجات خاطئة مع تصحيح نمط التفكير لدى الفرد بحيث
يصبح منطقيا مع التركيز على حل المشكلات.

تعليم الفرد أن يحدد ويقيم أفكاره وتحيلاته خاصة تلك التي ترتبط بالأحداث والسلوكيات
المضطربة.

تدريب الفرد على فنيات معرفية وسلوكية ومهارية مماثلة لتلك التي تطبق في الواقع خلال

مواقف حياته جديدة أو عند مواجهة ضغوط طارئة.

تحديد العادات غير الوظيفية في التفكير وتعديلها أو إعادة بنائها لمساعدة الفرد على تطوير واستخدام أنماط مرغوبة في التفكير وفي الانفعال وفي الفعل مع تدريبه على استبدال المعتقدات اللاتوافقية بعادات ومعتقدات عقلانية وعلى تعديل المخططات اللاوظيفية والعمليات المعرفية الخاطئة لصياغة أنماط أكثر فاعلية.

وعليه فإن عملية التكوين المهني هي عملية مساعدة للعلاج المعرفي لنزلاء المؤسسات العقابية، هذا التكوين الذي يشرف عليه مؤطرون ومختصون يسعى إلى مساعدة أفراد هذه الفئة على التحكم في انفعالاتهم والتعديل في اعتقاداتهم الخاطئة مع تحديدها ومن ثم اكتشاف وتحليل كل الأفكار الخاطئة عند ذواتهم وبيئتهم للوصول إلى فهم عام وشامل للأفكار التي تحتاج إلى تغيير، إضافة إلى إبدال كل ما هو هدام بآخر بناءً ويتسم بالواقعية والعقلانية، كما يساعده على إعادة بناء وتنميط المدركات بشكل سليم مع إدراك التقدم الذي حدث نتيجة تعلمه لأنماط تفكير ومهارات وقدرات جديدة تساعده فيما بعد على إيجاد الصيغة التوافقية مع نفسه ومع محيطه الاجتماعي بالشكل الذي يزيد من تحمله للمسؤولية نحو تسيير أموره الحياتية المختلفة بعد خروجه من السجن.

٧.١. الخلفية النظرية لموضوع الدراسة:

٧-١- النظريات الاجتماعية المفسرة للتكوين المهني في المؤسسات العقابية:

تعتبر المؤسسات العقابية كغيرها من المؤسسات ذات البيئة المغلقة والتي تهدف دائماً عصنة التسيير الإداري والمالي وترقية النشاطات التربوية والتعليمية والصحية والنفسية للمحبوسين قصد تحضيرهم لإعادة إدماجهم اجتماعياً.

والتكوين المهني في هذه المؤسسات أصبح من الخصوصيات الجيدة التي تمتاز به هذه النوعية من المؤسسات، وأصبح يستند في تحليلاته ومرجعياته إلى منطلقات ومشارب النظريات الاجتماعية في التنظيم، هذه النظريات حاولت بشكل أو بآخر تفسير و وصف بعض العمليات الموجودة في المؤسسات ، والتأصيل للموضوع ومعرفة مدى ارتباطه وفعالته

في هذه المؤسسات معتمدين في ذلك على مجموعة من أهم النظريات الاجتماعية؛ هي:

٧-١-١- النظريات الكلاسيكية:

- **النظرية البيروقراطية:** هي نظرية صاغ معالمها العالم الألماني « ماكس فيبر »، وفيها ذكر أن تكوين الموظفين تكويناً دقيقاً في أية مؤسسة يزيد من كفاءتهم العالية مما يسمح من إنتاجيتهم الفردية، ويعتبر أن التكوين المسبق للأفراد ضرورة أساسية لشغل الوظائف والمهن، بحيث إن اختيار المرشحين لأية مهنة لا بد أن يمتلك الفرد فيها شهادة مصحوبة بتلقي تكون كافٍ لشغل ذلك المنصب، وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على وعي هذه النظرية بالدور المهم الذي يلعبه التكوين المهني في زيادة قدرات الأفراد وتنميتها وزيادة كفاءتهم ورضاهم، لأنه من شأن التكوين أن يمنحهم مكانة خاصة في التنظيم الاجتماعي وبالتالي الحصول على مرتبة ومنزلة داخل البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد.

ومنه فالمؤسسة العقابية اليوم ملزمة بتبني أفكار هذه النظرية داخل مؤسساتها من خلال الاعتماد على التكوين المهني كعملية تسمح بإكساب نزلائها مهارات وقدرات تسمح لهم باحتلال مهن وأدوار اجتماعية معينة تزيد من فرص إدماجهم أو إعادة إدماجهم السريعة داخل محيطهم الاجتماعي وبالتالي احتلال مكانة اجتماعية تعينهم على الابتعاد عن طريق الانحراف الاجتماعي.

- **الإدارة العلمية:** لقد نشأت حركة الإدارة العلمية وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية وارتبط اسمها برائدها الأول «فريدريك تايلور»، ولقد كانت الفكرة الأساسية التي انطلقت منها مدرسة الإدارة العلمية أن يمكن تحقيق الفعالية التنظيمية والزيادة في الإنتاج عن طريق إتباع أسلوب علمي قوامه التخصص والتكوين الفني. (ميلاط، ٢٠٠٧، ص ٣٣).

وترى هذه النظرية أن عملية التكوين هي عملية داخلية تقوم بها المؤسسة لرفع كفاءة العامل والإنتاج، فالفرد الذي يستفيد من فترات تكوينية منظمة ومستمرة يساهم ذلك في تحسين أدائه بالطريقة الصحيحة والسرعة المطلوبة، وعليه فالمؤسسات العقابية مطالبة اليوم بتحسين برامج التكوين المتبعة داخلها، إضافة إلى الاعتماد على مؤطرين أكفاء

ليكونوا نزلاء هذه المؤسسات بشكل يجعلهم فاعلين ومؤثرين داخل محيطهم الاجتماعي بعد قضائهم لفترة حبسهم.

ومجمل القول فإن النظريات الكلاسيكية اعتبرت التكوين المهني مؤشرًا من مؤشرات تنمية وقدرات ومهارات الأفراد، ورغم النقائص التي كانت تشوبها والمتغيرات التي أهملتها فإنها مهدت لقيام نظريات حديثة حاولت أن تتجاوز تلك الأخطاء والنقائص.

٧-١-٢- النظريات النيوكلاسيكية:

نظرية العلاقات الإنسانية: كان ظهورها كرد فعل على المبادئ التي جاءت بها الإدارة العلمية، وقد نظر رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم «إلتون مايو» إلى أن التكوين المهني جزء لا يتجزأ من المكانة الاجتماعية للفرد، فكلما حسّنا في وضعه الاجتماعي والمهني أتحنا له فرصة التكوين كلما زادت وتيرة الولاء والدافعية والتي ستزيد بدورها من رضا وإنتاجية واستقرار الفرد في المؤسسات الاجتماعية التابع لها.

كما أقرت هذه النظرية أن مسارات الرقي أمام الأفراد في السلم المهني أو الاجتماعي مقترنة دائمًا بمسألة التكوين والإعداد الجيد للأفراد، كما أن عملية التكوين تساهم في تحقيق الاتساق والتوازن الفعلي للفرد والمؤسسة.

وعليه فالتكوين المهني في المؤسسات العقابية يسمح لنزلاء هذه المؤسسات باكتساب مهارات ومعلومات تعينهم في وظائفهم وتساهم في اندماجهم وارتقائهم في السلم الاجتماعي واحتلال منزلة اجتماعية مرموقة تسمح لهم بنسج علاقة جيدة بمحيطهم الاجتماعي وتكوين علاقات اجتماعية مشجعة مع أفراد مجتمعهم، ويصبحون بذلك فاعلين اجتماعيين مهمين في بناء تنظيمهم الاجتماعي.

٧-١-٣- النظريات الحديثة:

- نظرية النسق الاجتماعي لتالكوت بارسونز: هي نظرية انطلق فيها من تصور التنظيم على أنه نسق اجتماعي يتألف من أقسام عدة، هذا التنظيم يُعد بدوره نسقًا فرعيًا

يدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر وهو التنظيم. (عبد الله محمد، ٢٠٠٣، ص ٣٤٥)

وعلى هذا الأساس تبرز الأهمية الكبرى التي توليها هذه النظرية لعمليات التكوين والتعليم واكتساب المعرفة، فوجود كفاءة عالية لدى العمال وكافة الشرائح والفاعلين الفرعيين في المؤسسة أصبح ضرورة ملحة، حتى تكون المؤسسة قادرة على التأقلم مع المستجدات والمتغيرات والضغوطات وتحقيق الأهداف ومن ثم تحقيق أهداف النسق الأكبر وهو المجتمع.

فالتكوين في المؤسسات العقابية عملية تحتاج إلى تضافر جهود جميع المعنيين الفاعلين بالقدر الذي يسمح بإكساب نزلاء هذه المؤسسات مهارات وقدرات تسمح لهم باحتلال أدوار داخل نسقهم، هذه الأدوار تكون متناسقة ومتكاملة مع أدوار الفاعلين في مؤسسات المجتمع الأخرى، والهدف من ذلك الحفاظ على بقائه واستمرار النسق الأكبر.

وتجدر الإشارة إلى أن بارسونز ركز في نظريته على متطلبات وظيفية يراها الأساس في الحفاظ على بقاء النسق، هذه المتطلبات تحمل في طياتها حاجة المؤسسة إلى التكوين المستمر والتعليم المتواصل لاكتساب المهارات الجديدة والاستفادة من الموارد المتاحة، إضافة إلى أن التكوين حسبها هو مطلب وظيفي يساعد على تحقيق التكامل والتوازن، ويسهم في تحقيق الأهداف حيث يتحدد وضع كل فرد حسب دوره ومكانته في المؤسسة.

- **مدخل الموارد البشرية:** يُعتبر هذا المدخل حديثاً نسبياً في إدارة الأجزاء، حيث قامت بتبني مدخل الموارد البشرية الذي يسمح للمؤسسة بزيادة الفعالية التنظيمية وإشباع حاجات الأفراد، ويقوم هذا المدخل على مجموعة من الأسس: (ميلاط، ٢٠٠٧، ص ٤٢)

- إن الأفراد هم استثمار إذا أحسن إدارتهم وتنميتهم.

- لا بُدَّ أن توجه السياسات والبرامج والممارسات لإشباع الحاجات النفسية والاقتصادية والاجتماعية للفرد.

- تهيئة بيئة العمل بما يوافق ويشجع الأفراد على تنمية واستغلال مهاراتهم وقدراتهم لأقصى حد.

- يجب أن توضع جميع السياسات والبرامج وممارسات الموارد البشرية بشكل يحقق التوازن بين حاجات الأفراد وأهداف المؤسسة.

فالمتمتعن في هذه الأسس يرى أنها تتوافق تمامًا مع ما هو موجود في المؤسسات العقابية وما يُطبق على نزلائها، فتهيئة البيئة المناسبة للتكوين يشجع المحبوسين على الانخراط في هذه العملية مما يكسبهم المهارات والقدرات اللازمة لإشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية، كما تُعدُّ هذه العملية بمثابة استثمار في هؤلاء الأفراد حتى يحتلوا بعد خروجهم من السجن مهن و وظائف تساعد على الاندماج في مجتمعهم والحفاظ على توازنه وتكامله.

ويتضح من كل هذا أن المدخل يعتبر عملية التكوين المهني عملية ضرورية لكل فرد باعتباره طاقة ذهنية وقدرة فكرية وعنصر فعال إذا أحسن اختياره، إعداده وتكوينه ثم إسناد العمل المتوافق مع مهاراته وقدراته ورغباته. (غربي، ٢٠٠٤، ص ١١٧)

- نظرية اتخاذ القرار: نظرية بزعامة «هربرت سيمون» قدم فيها تصورًا عامًا يتحدد من مفهوم اتخاذ القرارات أساسًا لها في فهم كيفية بناء التنظيم والسلوك التنظيمي والتنبؤ به، وكيفية تحقيق الأهداف في المؤسسة بكفاءة عن طريق الاختيار بين البدائل المتاحة لحل المشكلات... إلخ، ويشترط سيمون من أجل تسهيل اختيار البديل الأنسب والأنجع، وتوفير المهارة والكفاءة وتنمية القدرات الفكرية والعملية، وذلك لا يتأتى إلا عن طريق التكوين المهني، كما أقر سيمون حقيقة مفادها أن التكوين المهني والتعليم يضمن اتخاذ القرارات السليمة والفعالة وذلك لأسلوب الفرد في الاختيار بين البدائل إلى طريقة أفضل أيسر وتكلفة أقل. (ميلاط، ٢٠٠٧، ص ٤٤)

وبالتمتعن الدقيق في أفكار هذه النظرية يمكن القول إن التكوين المهني في المؤسسات العقابية يسمح للمحبوسين باكتساب مهاراتهم وتنمية قدراتهم بشكل يضمن لهم اتخاذ قرارات تكون مصيرية في بناء حياتهم المهنية والاجتماعي خاصة بعد خروجهم من السجن، إضافة إلى أن هذه العملية تؤهلهم اجتماعيًا بقدر يسمح لهم من الاندماج

داخل محيطهم الاجتماعي، ويصبحون فيما بعد فاعلين مؤثرين في تحديد واختيار انساب القرارات التي تعينهم وتعين مجتمعهم.

- نظرية الدافعية: قدم «ليكرت رنيسيس» إطارًا جديدًا لهذه النظرية كنظرية في التنظيم، حيث أكدت هذه النظرية على أهمية العنصر البشري في العملية الإنتاجية وتأثير سلوكه على فعالية التنظيم وكفاءته، فالتنظيم يعرف على أنه: "عبارة عن تكوين إنساني يتوقف نجاحه على الأعمال المتناسقة لأعضائه، كما أنه عبارة عن نظام متكامل ومتوازن داخليًا يقوم على أساس مجموعة من الأنشطة الرئيسية كالاختيار والتكوين والاتصال والإشراف... إلخ، علمًا بأن تلك الأنشطة كلها مكملة لبعضها البعض." (السلمي، ١٩٨٠، ص ١٣٩-١٤٥)

وعليه فالتكوين المهني المستمر يعتبر عاملاً أساسيًا لإنتاج الدافعية في العمل، وبالتكوين يتعلم الفرد ويكتسب مهارات وقدرات يطمح من ورائها إلى تحسين أدائه وفعالته في بيئته مما يشعره بتحقيق نوعا من الإشباع الاجتماعي، هذا الإشباع يؤثر تأثيرًا إيجابيًا في زيادة دافعية ورضا الأفراد (الزلاء) نحو مهنتهم و وظائفهم بعد خروجهم من السجن.

- نظرية التدرج الهرمي للحاجات: لقد حاول عالم النفس «أبراهام ماسلو» تقديم نظرية عامة لتفسير الدافعية لدى الأفراد، ويعتبر هرم الحاجات الذي وضعه أساس نظريات الدافع الإنساني، فقد أشار إلى أن السلوك يتحرك بوجود حاجات غير مشبعة، هذه الحاجات تتمثل في الحاجات الفسيولوجية، حاجات اجتماعية، حاجات التقدير، وأخيرًا حاجات تقدير الذات، هذه الأخيرة تفسر برغبة الفرد في تكوين وتنمية القدرات والتعبير عن المهارات بالطريقة التي تحقق ذاتية العامل في الواقع العملي، ويمكن إشباع هذا النوع من الحاجات عن طريق توفير الفرص للعاملين للخلق والإبداع والابتكار والنمو وتوفير الفرص للتكوين والتنمية الذاتية وتحقيق التقدم الشخصي.

وعليه فإسقاطنا لأفكار هذه النظرية على التكوين المهني في المؤسسات العقابية يدفعنا إلى الإشارة إلى أن التكوين المهني هو عبارة عن حاجة يسعى من ورائها النزول

إلى تحقيق الذات والاندماج الفعلي في المجتمع، والنجاح في التعبير عن ذاته وممارسة قدراته ومواصلة تطوير شخصيته والقدرة على الإبداع والابتكار والقيام بدور و وظيفة مساهمة في رقي وتنمية مجتمعه، كل هذا من شأنه أن يكسب فئة خريجي السجون والحاصلين على شهادة تكوين الانتماء والاندماج أو إعادة الاندماج الفعال الذي يطمحون إليه من خلال القدرة على تحقيق التفاعل الاجتماعي وتكوين صداقات مبنية على الاحترام المتبادل إضافة إلى الشعور بالثقة بالنفس والقوة والاستقلالية والتقدير، وهي كلها عوامل تسرع في اندماج وتأهيل هؤلاء الأفراد داخل مجتمعاتهم وتبعدهم عن الآثار والذكريات الماضية السلبية التي أدخلتهم من قبل في الانحراف، وجعلتهم أفراداً شاذين ومنعزلين وعبئاً داخل محيطهم ونسيجهم الاجتماعي.

وإجمالاً لما سبق ذكره، ومن خلال هذا العرض المختصر لأهم النظريات المفسرة للتكوين المهني في المؤسسات عموماً، أدركنا أنها قد أولت الاهتمام بالعنصر البشري وبتكوينه المهني ورفع مهاراته وكفاءته من خلال هذه العملية التي أفرزت شيئاً مهماً وهو أن المحافظة على توازن واستقرار النسق (المجتمع) يكون من خلال تضافر جميع جهود الفاعلين الاجتماعيين المنطوقين تحت لوائه.

٧-٢- الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة مدخلاً واقعيًا لمعرفة الجوانب المختلفة لأي موضوع دراسة فهي المنبع المهم للباحث و هي التي تزوده برؤية شخصية لتعريف الظاهرة البحثية، و من بين الدراسات التي تمّ الاعتماد عليها في بحثنا هذا نجد:

٧-٢-١- دراسات جزائرية:

دراسة شريك مصطفى: أجريت هذه الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم الاجتماع الانحراف و الجريمة الجامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر سنة ٢٠١١ تحت عنوان: "نظام السجون في الجزائر نظرة عن عملية التأهيل كما خربها السجناء" وتكمن أهمية هذه الدراسة في كيفية إفادة تأهيل القائمين على مؤسسات السجون

على تفعيل دور هذه المؤسسات في رعاية نزلائها أثناء فترة تواجدهم، وفي إعادة تأهيل إدماجهم وفق نظم المجتمع وضوابطه.

وقد استعان الباحث بأداة بحث هي الإستبيان الذي طبقه على عينة من خريجي السجون حيث توصل إلى نتائج مفادها:

- إن مؤسسات السجون الجزائرية تقدم مجموعة من التدابير ومنها لعملية التكوين المهني والتي تضمن التكفل بالمحبوسين ورعايتهم، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

- يستفيد نزلاء مؤسسات السجون من الإجراءات والتدابير الإصلاحية التي تضمن إعادة تهيئهم وتربيتهم بشكل سلس ومرن، تضمن التكافل الصحي والتعليمي والتكويني والترويجي والنفسي والاجتماعي ... الخ.

- إن النزلاء راضون نوعاً من هذه التدابير و الإجراءات الإصلاحية والتي تسمح لهم بالعودة إلى الحضن الاجتماعي وتغيير الوصمة الاجتماعية.

دراسة كلائمر أسماء: دراسة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي بجامعة الجزائر

- ١- سنة ٢٠١٢ تحت عنوان: "الآليات والأساليب المادية والبشرية الضرورية لإعادة تربية المحبوسين داخل وخارج المؤسسة العقابية من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم" وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك إجراءات ضمنت كيفية تقديم مساعدات اجتماعية و مالية للمحبوسين وذلك حسب قانون تنظيم السجون.

- إشراك المجتمع المدني و الحركة الجمعوية في إعادة إدماج المحبوسين .

- ضمان الرعاية اللاحقة للمسجونين لتكملة جهود التهذيب و التأهيل الاجتماعي.

- تلقي العديد من المحبوسين لعملية تكوين مهني نظري و عملي داخل المؤسسات العقابية، وعند عدم كفاية التجهيزات يتم إلحاقهم بمراكز التكوين المهني التابعة لوزارة العدل أو وزارة التكوين المهني، كل هذا بهدف إدماج اجتماعي حقيقي للمحبوسين.

٧-٢-٢- دراسات عربية:

دراسة العتيبي: للباحث صالح العتيبي في ١٩٩٥ بالمملكة العربية السعودية تحت عنوان: "أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحد من العود إلى الجريمة"، وتهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التأهيل المهني و العود إلى الجريمة و معرفة المعوقات التي تحول دون نجاح التأهيل المهني (التكوين المهني) وتوصلت للنتائج التالية:

- إن التدريب المهني استفاد من ٢٦٪ من السجناء، حين تعلموا مهن الحدادة والكهرباء والنجارة و الطباعة... إلخ.
- أجمع معظم السجناء الباحثين على أن هذه الحرف كانت ملائمة إلى ملائمة نوعًا ما.
- تقدم المؤسسة الإصلاحية التدريب المهني ضمن برامجها التأهيلية.

دراسة المطيري: دراسة لصالح عائض المطيري سنة ٢٠٠٠ تحت عنوان : "التأهيل في السجون"، وتهدف إلى معرفة برامج التأهيل بأحد سجون المملكة العربية السعودية (سجون جدة)، و قد طبقت الدراسة على عينة مكونة من ١٠٠ نزيل وتوصل الباحث إلى نتائج، أهمها:

- نهيئ السجنون لنزلائها الاستفادة من التدريب المهني و ممارسة الحرف.
- غالبية النزلاء (٨٩٪) أفروا أن السجن يتيح فرصًا للتعليم.
- ارتفاع مستوى دخل النزلاء الباحثين يقلل من إقبالهم على تعلم الحرف التي يتيحها السجن.

دراسة الرشيد: دراسة للباحث نايف لافي الرشيد سنة ٢٠٠٣ تحت عنوان: "واقع التدريب و التأهيل المهني في إصلاحية الحائر من جهة نظر النزلاء"، وهدفت إلى: معرفة واقع التدريب والتأهيل المهني بالمؤسسات الإصلاحية، ومعرفة مدى تناسب برامج التدريب المهني وسوق العمل، وكانت النتائج كالآتي:

- إن غالبية النزلاء يرون أن فترة التدريب المهني غير كافية للحصول على المهارات المطلوبة.

- إن المهن المتدرب عليها هي من المهن المرغوبة .
- إن غالبية الباحثين يرون أن المهن التي يتدرب ويمتحن عليها النزلاء ملائمة لسوق العمل، وذلك ما يساعدهم على الحصول على عمل خارج الإصلاحية.

٧-٣- المقاربة النظرية المتبناة و المشخصة لعملية التكوين المهني في المؤسسات العقابية بالجزائر:

إن عملية التكوين المهني في المؤسسات العقابية في الجزائر ذات البيئة المغلقة تهدف إلى إعادة تأهيل هؤلاء المحبوسين اجتماعياً، وطبيعة هذه المؤسسات ينظر إليها على أنها أنساق اجتماعية، كما يؤكد (تالكوت بارسونز) في نظريته، تخدم النسق الاجتماعي الأكبر، وللحفاظ على هذا النسق لابد على الفاعلين في هذه المؤسسات العقابية من تفعيل برامج ذات طابع مهني، فني، تأهيلي، وإصلاحي... إلخ، سمح لمرتاديها (المساجين) باكتساب مهارات ومهن وقدرات تعينهم على احتلال أدوار اجتماعية والاندماج والتكيف مع نسقهم الاجتماعي الأكبر وتحقيق أهدافه المنشودة.

وهذه العملية التكوينية هي عملية علاجية وفنية تحقق المساندة الاجتماعية للمسجون وتحسين علاقاته مع بيئته الاجتماعية وتحميه من الضياع والتهيان والعود على الجريمة بعد الخروج من المؤسسة العقابية، وذلك بإخضاعه لعملية تكوين تكسب المهارات والقدرات اللازمة لمواجهة الواقع الاجتماعي ومشكلاته، وإعادة بناء حياتهم إضافة إلى جعلهم أفراداً مندمجين في محيطهم الاجتماعي بشكل يضمن تأديتهم لوظائفهم على أكمل وجه وتحقيق التكامل والتوازن في مجتمعهم.

٨- التطلعات المراد تحقيقها من عملية التكوين في المؤسسات العقابية بالجزائر:

لرسم سياسة وطنية حديثة تواكب مسارات الأنظمة الدولية المتطورة في هذا المجال، لابد من وضع تطلعات يراد تحقيقها من عملية التكوين المهني لمحبوسي المؤسسات العقابية، هذه التطلعات تكون مرتبطة دائماً بعدة مستويات، أهمها:

٨-١- على المستوى الاجتماعي:

فالتكوين المهني على الصعيد الاجتماعي يعمل على التعديل من سلوكيات المسجونين وإصلاحهم اجتماعياً وذلك بمحو آثار الانحراف والجريمة من نفوسهم، وهذا ما يعمل على إعادة تأهيلهم للاندماج الاجتماعي تدريجياً في أوساط مجتمعاتهم.

٨-٢- على المستوى السيكولوجي:

يعمل التكوين المهني على الصعيد النفسي على امتصاص والتخفيف من حدة آلامهم النفسية، بالإضافة إلى أنه يعمل على طمس وقتل بوادر وعالم الإحساس بالعزلة والاعتزاب عن مجتمعاتهم، وذلك يتأتى من خلال ملء أوقات فراغهم بأنشطة مفيدة تنسيبهم كل الضغوط والأعباء السيكولوجية المعاشة داخل هذه المؤسسات العقابية.

٨-٣- على المستوى الاقتصادي:

التكوين مفيد اقتصاديا للمسجونين بحيث يعمل على إكسابهم مهناً وحرماً تتيح لهم الكسب الشريف وفتادي الطرق اللامشروعة في الكسب، هذا بالإضافة إلى خلق فرص عمل والتقليل من معدلات البطالة وخلق قوة منتجة تسهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للجزائر.

٨-٤- على المستوى التربوي:

إن الشعار الذي تنتهجه وتبناه المؤسسات العقابية هو إعادة تربية المسجونين، والتكوين المهني هو إحدى آليات ذلك، أي أنه يسعى إلى التهذيب الخلقي وغرس القيم الخلقية في نفس المسجون، إضافة إلى إعادة إصلاح أحواله وشؤونه، من خلال تقويم الاعوجاج الذي طرأ على البنية الأخلاقية لكل مسجون وتلقينه منظومة المثل والقيم السامية التي يتوجب أن يتحلى بها أي فرد صالح ومؤهّل للتعايش مع مجتمع مسلم بعيد عن العدائية والانحراف والإجرام.

٨-٥- على المستوى الثقافي:

فالتكوين المهني الممارس داخل المؤسسات العقابية وما تحمله برامج الدسمة من معلومات تتيح للمسجونين الفرصة لتجديد معلوماتهم وتوسيع دائرة وشبكة معارفهم، وهذا ما يسهم في رفع مستواهم ووعيهم الثقافي.

٨-٦- على المستوى العلمي:

إن تفعيل التكوين المهني بالمؤسسات العقابية مفيد في إغناء وإزكاء وتنمية وإثراء الرصيد والمخزون المعرفي للمحبوسين، وهذا ما يسمح بإعادة تأهيلهم للعودة إلى أحضان المجتمع أفراداً صالحين ومسلحين بالعلم بعدما ارتقوا في أحضان الجريمة.

٩- التوصيات:

- من خلال وصف وتشخيص هذه الظاهرة يمكن تقديم بعض التوصيات، أهمها:
- تفعيل وتقوية التعاون بين وزارة العدل والوزارات الوصية لدعم عملية التكوين المهني.
- تزويد المؤسسات العقابية بالمعدات اللازمة والمساعدة على التكفل مهنيًا واجتماعيًا بالمسجونين.
- الاستعانة بمختصين في علم الاجتماع و علم النفس و علوم التربية تقدم الإضافة في هذه المسألة.
- السعي نحو بذل المزيد من الجهود للدفع بعملية التكوين المهني بالمؤسسات العقابية، وبالتنسيق مع كل الأنساق الاجتماعية المعنية، حتى نضمن عملية إدماج اجتماعي حقيقية.
- تشجيع المساجين للإقبال على برامج التكوين المهني، وفتح التخصصات التي تراعي رغباتهم، وقوائم سوق الشغل حتى نضمن انتقال سلس للمسجون في الحياة الاجتماعية.
- تسهيل القوانين التي تضمن للسجناء استكمال مشوارهم التكويني، وتحسن مستواهم،

والحصول على عقود عمل و توظيف بعد الخروج من السجن.

- إجراء المزيد من الدراسات التي تساعد على فهم الأساليب المناسبة لعملية تهيئ و تعليم و تعديل سلوك و تكوين المحبوسين.

الخاتمة:

إن تجربة التكوين المهني للمحبوسين بالمؤسسات العقابية تجربة رائدة ومفيدة ويجب توسيع نطاقها وتعميمها في كافة أرجاء المؤسسات العقابية المتواجدة عبر الوطن، وهذا نظراً لما يزر به من مزايا حيوية اقتصادية واجتماعية، حيث يسهم التكوين المهني في تفعيل نظام الحرية النصفية والتي تسمح بإدماج المحبوسين خاصة الذين لهم مستوى دراسي معين ومعتادي الإجرام، الأمر الذي يسمح لهم باكتساب مهن وحرف تساعد على إبعادهم عن عالم الإجرام، بشرط أن تتناسب هذه المهن والحرف مع مؤهلاتهم وإمكاناتهم ومع متطلبات سوق الشغل، كما يجسد لهم التكوين المهني الطريق للالتحاق ومعاودة الاندماج بين أوساط مجتمعاتهم بدن حواجز أو عقد نفسية ويصبحون عمالاً وحرفيين وفاعلين مهمين في تحديد السياسة التشغيلية في سوق العمل، وبالتالي تحقيق غايات أهمها: التخفيف من أعداد المجرمين والمنحرفين وتأهيل هذه الفئة لتصبح يداً عاملة قادرة على شغل مناصب قارة في سوق الشغل، وخفض معدلات البطالة.

المراجع:

- www.altaalim.org/akhbar2.php?id=27441 11/03/2012
- أحمد زكي بدوي: دس ن، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان.
- أرون نبيك: ٢٠٠٠، العلاج المعرفي والاضطرابات الانفعالية، ط ١، ترجمة عادل مصطفى، مراجعة غسان يعقوب، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- بوفلجة غياث: ١٩٨٤، الأسس النفسية للتكوين ومناهجه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- توماس. ج. كارول: ١٩٦٤، رعاية المكفوفين (نفسياً، اجتماعياً، ومهنياً)، ترجمة صلاح مخيمر، القاهرة، عالم الكتب.

- رمضان السيد: ١٩٩٥، إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- عاشور عبد الحفيظ: ٢٠٠١، دور قاضي تطبيق الأحكام القضائية والجزائية في سياسة إعادة التأهيل الاجتماعي في التشريع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحفي محمد حسن صالح: ٢٠٠٢، متحدو الإعاقة من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- عبد الرحمان بن مقبل السلطان: ٢٠٠٥، دور الرعاية اللاحقة في إعادة تأهيل المدمنين اجتماعياً، دراسة بقسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- عبد الله محمد عبد الرحمان: ٢٠٠٢، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في المجتمعات النامية، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- عبد الله محمد عبد الرحمان: ٢٠٠٣، علم اجتماع التنظيم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- علي السلمي: ١٩٨٠، تطور الفكر التنظيمي، ط ٢، الكويت، وكالة المطبوعات.
- علي غربي: ٢٠٠٤، تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- قانون ٠٤/٠٥ المؤرخ في ٠٦/٠٢/٢٠٠٥ المتضمن قانون السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، عدد ١٢٥، الجزائر.
- محمد عبد الوهاب: ١٩٧٥، إدارة الأفراد، ط ٢، مصر، مكتبة عين شمس.
- محمد محروس الشناوي: ١٩٩٤، نظريات الإرشاد والعلاج النفسي، القاهرة، درا غريب للنشر والتوزيع.
- موسى نجيب موسى معوض: التأهيل الاجتماعي لأسرة السجن من منظور خدمة الفرد نقلاً عن موقع: www.alukan.net
- ميلاط صبرينة: ٢٠٠٧، التكوين المهني والفعالية التنظيمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- هشماوي عبد الحفيظ، لطرش عمار: أساليب وآليات إعادة الإدماج للمحبوسين في ظل قانون ٠٤/٠٥ نقلاً عن موقع: <http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=9064>